

## دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية



ذ. بولقواس سناء كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - الجزائر

مقدمة :

لموضوع المشاركة السياسية للمرأة أهمية كبيرة باعتبارهم أحد أوجه المشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وقد كان للثورة الصناعية الأثر البالغ في إشاعة المشاركة السياسية لأن هذه الأخيرة كانت فيما سبق مقتصرة على النخبة، وقد أصبح مفهوم المشاركة السياسية اليوم أكثر تداولاً ويلعب دوراً هاماً في إرساء قواعد الحكم الراشد وأحد معايير التنمية المستدامة في الدولة.

المرأة تشكل نصف المجتمع ومشاركتها في الحياة العامة مرتبط بالمجتمع الذي تتواجد فيه، والحديث عن مشاركتها لم يعد بذلك مجرد بحث عن حقوق على النمط الغربي أو بحثاً عن الترف، بل هو حتمية وضرورة ملحة يتعين التعامل معها، ودراستنا في هذه المداخله مقتصرة فقط على المشاركة السياسية دون غيرها، ومفهوم المشاركة السياسية يؤدي دوراً هاماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الراشد، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، ويحتل موضوع المشاركة السياسية للمرأة مركزاً هاماً في الدراسات في دول العالم الثالث باعتبارها أكثر فيئات المجتمع تهميشاً.

لقد قامت العديد من الهيئات الدولية الممولة للنشاط التنموي في دول العالم الثالث بطرح العديد من البرامج الواسعة النطاق من أجل تمكين المرأة في مختلف جوانب الحياة: الاجتماعية والاقتصادية وكذا الحقوقية والسياسية، وحتى تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والوصول لما وصلت إليه اليوم ناضلت كثيراً حتى مكنتها نظمها القانونية وكذا المواثيق والاتفاقيات الدولية من هذا الحق وغيره، ومع هذا ظلت المشاركة السياسية للمرأة دون المستوى المطلوب وهنا بدأ التوجه لمؤسسات المجتمع المدني لدعم المشاركة السياسية لها.

وسنحاول من خلال دراستنا في هذه الورقة البحثية إبراز العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية بصفة عامة ومشاركة المرأة بصفة خاصة، محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو واقع ومعوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية؟ وما هو الدور الذي يؤديه المجتمع المدني ومؤسساته فيها لدعم المشاركة السياسية

للمرأة؟ فإن كانت العلاقة بين المشاركة والتنمية هي علاقة تكاملية فإن علاقة المجتمع المدني معهما هي علاقة عضوية، فلا وجود لعملية تنمية دون مشاركة ولا مشاركة دون مجتمع مدني.

ولإبراز دور المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة سنقوم باستعراض تعريف كل من المجتمع المدني والمشاركة السياسية أولاً، ثم نقوم باستعراض واقع المشاركة السياسية للمرأة ومعوقاتهما، وفي الأخير نبين الدور المتوقع من المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة وذلك كالتالي:

أولاً: الإطار المفاهيمي (مفهوم المجتمع المدني والمشاركة السياسية).

ثانياً: المشاركة السياسية للمرأة الواقع والمعوقات.

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

أولاً: الإطار المفاهيمي (مفهوم المجتمع المدني والمشاركة السياسية):

شهدت العقود القليلة الماضية بروز عدة مصطلحات جديدة ذات الدلالة على قاموس الفكر والسياسة والمجتمع، رغم الاختلافات الكثيرة بين أنصارها ومعارضيه... الخ، وأحد هذه المصطلحات هو مصطلح المجتمع المدني الحديث، وما يرافقه من منظمات للمجتمع المدني وسنقوم بإيراد مختلف التعريفات التي أوردت لهذا الأخير، ولما كانت دراستنا في هذا البحث مرتبطة بمصطلح آخر هو المشاركة السياسية سنقوم بتعريف هذه الأخيرة، ومدلولها في الممارسة الديمقراطية المعاصرة وذلك على النحو التالي:

### 1. تعريف المجتمع المدني:

يأخذ مفهوم المجتمع المدني تعريفات عديدة تتسع وتضيق لتشتمل مكونات وتحدد أخرى، ويبرز هذا الاختلاف خصوصاً عندما يتعلق الأمر بكل من الأحزاب السياسية والنقابات،<sup>1</sup> وهناك من يرى بأن مفهوم المجتمع المدني يشير لمختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.<sup>2</sup>

وهناك من عرف المجتمع المدني على أنه: "المساحة بين العائلة والدولة" والتي يحدد ويختار فيها الأفراد الأشكال التعاقدية المختلفة بينهم وبين الآخرين للوصول إلى أهداف يتم الاتفاق عليها بمعزل عن الدولة، وهناك من يرى بأن المجتمع المدني: "هو المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والتعاونية في حدها الأدنى على الأقل، أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث "المؤسسة، البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع." وبهذا المعنى قال غرامشي: "الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم

<sup>1</sup> منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 415.

<sup>2</sup> ناجي عبد النور، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)"، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص 112.

السياسي للمجتمع بأحزابه ونقابات و تياراته السياسية تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة.<sup>1</sup>

ويرى البعض أنه لا يمكننا الحديث عن المجتمع المدني بمفهومه المتداول عند الغرب لأن الجزائر كما دول المغرب العربي مازالت في طور تأسيسها للمجتمع المدني ومن ثم لا يمكن ضبط مفهوم للمجتمع المدني، على الأقل في الوقت الراهن إلا من خلال بعض التجليات له في عناصر ملموسة وواقعية يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع، وحسبهم فالمجتمع المدني في هذه المرحلة " مجموع الجمعيات والتنظيمات العاملة في الميدان الاجتماعي، والتي تهدف في آخر المطاف لتحقيق التنمية الاجتماعية"، ويعرف الدكتور العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه: " شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص... وتضم الأطباء والمحامين والمهندسين والنقابيين أو الصحفيين والضباط والأساتذة والمفكرين... الخ".<sup>2</sup>

**مفهوم منظمات المجتمع المدني :**

اختلف التعريفات التي وردت بشأن منظمات المجتمع المدني على غرار تعريف المجتمع المدني بحد ذاته، لكن الرأي السائد تقريبا في تعريفها يعرفها على أنها: " مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها حديثة كانت أو تقليدية".<sup>3</sup>

## 2. تعريف المشاركة السياسية :

تمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المجتمع، وتندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسيير الشأن السياسي من قبل مختلف فئات المجتمع، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المشاركة السياسية كانت مقتصرة فقط على الرجال، وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية ومع ظهور الأحزاب السياسية تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت مظهرا متعددة. وعرفت المشاركة السياسية على أنها: " مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية"، كما أنها عرفت أيضا بأنها: " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنين العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متوصلا أو متقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعلا أم غير فعال".<sup>4</sup>

وعرفت أيضا على أنها: " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي." كما أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معيناً في عملية صنع

<sup>1</sup>- ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، د ط، 2010، ص 16.

<sup>2</sup>- منصور مرقومة، " المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011، ص 303.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 23.

<sup>4</sup>- إيمان بيبيرس، " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي"، ص 4.

القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم.<sup>1</sup>

ويرى Jumble and Wille أن المشاركة هي " الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة، وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر على طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين"،<sup>2</sup> وهو ما أكدته أيضا Margrete Konway في تعريفها بقولها: " هي الأنشطة التي يحاول الأفراد عن طريقها التأثير في نظم الحكومة وأبنيتها واختيار المسؤولين فيها وتحديد سياساتها، وهذه النشاطات إما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها"،<sup>3</sup> وعرف Felipe Brow المشاركة السياسية بأنها: " مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها الحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهن تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية".<sup>4</sup>

## 1.2: المشاركة السياسية في الممارسة الديمقراطية المعاصرة :

لقد تطورت الممارسة الديمقراطية بشكل كبير في العديد من الدول، كما أن الأنظمة الديكتاتورية المستبدة قد أخذت في التلاشي أو تغيير صورتها بحيث تبدو أقل تسلطا، ومع انتشار مفهوم المواطنة باعتباره ركنا رئيسيا من أركان الدولة وارتباطها بالديمقراطية باعتبارها الحاضنة الأولى للمواطنة كل هذا جعل من الديمقراطية تعني التأكيد على مركزية القرار مقابل اختزال مركزية الجماعة، كما تعني أن الشعب مصدر السلطة، وحتى تكون المواطنة فعالة يتعين أنو يتوفر لها قدر من الوعي المستند لإمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة.

مع ذلك فالتجربة الديمقراطية تؤكد عدم وجود علاقة حتمية ومباشرة بين الديمقراطية كمفهوم والمشاركة السياسية كممارسة عملية على أرض الواقع، فقد أظهرت التجارب المعاصرة أن الديمقراطية قد تزدهر رغم تراجع المواطنين عن المشاركة السياسية، ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ألمانيا لم تتجاوز نسبة المقترعين 60% من أصحاب حق الاقتراع، أما روسيا الاتحادية فلم تتجاوز النصف، في حين نجد أن هذه النسبة في أي استفتاء شعبي أو اقتراع لإعادة انتخاب رئيس الدولة في الأقطار العربية تقترب من 90% في معظم الأحيان.

غير أن النظر لنتائج الانتخابات في عدد من الدول نجد نسبة المقترعين مرتفعة جدا وأن نتائج الانتخابات تشير مثلا لفوز شخص ما بنسبة مرتفعة من الأصوات، ولكن نجد أيضا أن هذه الدولة تفتقد للديمقراطية وأنها تحت حكم ديكتاتوري أو تقليدي، ومن ثم يتضح أن المشاركة السياسية كانت إقحاما إجباريا للمواطنين في العمل السياسي وأنها كانت وسيلة من أجل إظهار الأنظمة بمظهر ديمقراطي وانها تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر (دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007)"، ص ص 5/4.

<sup>2</sup>- محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د ط، 2004، ص 70.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص ص 71/70.

<sup>4</sup>- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 301.

<sup>5</sup>- ناصر الشيخ علي، المرجع السابق، ص ص 30/29.

## ثانيا : المشاركة السياسية للمرأة الواقع والمعوقات :

تعد المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوبا حضايا للحد من الصراعات السياسية، والطريقة المثلى لإحداث التغيير على شكل النظام السياسي، ومن ثم أصبحت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي بحيث لا تقتصر المشاركة على الرجال، وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل جميع فئات المجتمع بما فيها النساء يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، وهو ما يمنحها القوة التمثيلية النابعة من الخيار الديمقراطي، لذا فمن أولى مقدمات مشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع المواطنة التامة بكل مظاهرها وبالمساواة التامة دون أي تمييز.

## 1. التطور الزمني للمشاركة السياسية للمرأة :

المشاركة السياسية للمرأة جاءت نتيجة مسيرة نضالية طويلة خاضتها هذه الأخيرة، لأنها فيما مضى من الزمن كانت مقتصرة على فئة أو طبقة معينة من الشعب طمعا في الحكم، كما الطبقات الضعيفة والفقيرة وعديمية النفوذ فقد كانت مهمشة بما فيها النساء اللواتي يشكل نصف المجتمع، ومنذ عهد أرسطو اعتبرت النساء والأطفال والخدم من ذوي القدرات المحدودة وغير المؤهلين لاسيما للعمل السياسي، وفي مرحلة لاحقة اعتبر بعض المفكرين السياسيين أن حقل السياسة هو عالم فسق وفساد، والحقل الخاص (البيت) هو عالم الطهارة الذي يحمي النساء من فساد عالم السياسة ومن ثم فحصر النساء في عالمهن أفضل لهن.

وأنحصر عمل المرأة هنا على العمل المنزلي والرعي والزراعة والبيع في الأسواق الشعبية ضمن إطار علاقات الإنتاج في المجتمع التقليدي والبدائي، وفي مجتمعات قبلية معينة تولت النساء منصب زعيم القبيلة وأصبحن كاهنات وتاجرات، كما أن المرأة في قبائل الايروكوا الهندية في أمريكا الشمالية تشمل قمة السلطة السياسية وكانت الأرض ملكا للنساء يزرعنها بشكل تعاوني وسيطرن على توزيع الطعام سواء الذي أنتجته أصلا المرأة أو الرجل. وحفل التاريخ السياسي النسوي بنساء تركن بصماتهن على صفحاته على غرار: زنوبيا، شجر الدر، بلقيس، جان دارك، روزا لكسمبورغ... الخ، إلا أنها بقيت حالات فردية لها ظروفها الخاصة ولم تعمم نجاحاتها على النساء بشكل عام، فيما بعد وبفعل التطورات الحاصلة في المجتمعات تم إقرار الحقوق السياسية للمرأة في مختلف الدساتير والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وعلى الرغم من ذلك فهو لم يشكل ضمانا كافية لمشاركة سياسية فعالة لاسيما في بعض المجتمعات التي شكل موروثها الثقافي عائقا دون ذلك.

وبدأت النساء بالمطالبة بحقوقهن وبالإصلاح الاجتماعي في البداية في شكل مجموعات صغيرة منبثقة من الطبقات العليا والمتعلمة بالغرب والتي اعتبرت التمييز بين الرجل والمرأة ظلما، واستمر تحركهن بوعي عندما بدأ المشرعون يتنافسون مجد في مسألة روح المواطنة ومكانة المرأة في الدستور والنظام الأمريكي، وفي سنة 1848 في Seneka Fuls بأمريكا عقد أول مؤتمر للنساء يسعى لتنظيمهن كحركة مجتمعية تسعى للإصلاح الاجتماعي، ونادين بإلغاء العبودية والتمييز ضد المرأة.

وفي هذا الوقت كانت القارة الأوروبية تحت وطأة الصراع الاجتماعي والثورات الطاحنة، وهنا أسست الثورة الصناعية لظهور النساء العاملات في الورش والمصانع، وانتشر الوعي النقابي ونقلته النساء العاملات للنساء داخل التجمعات السكنية... الخ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في الفترة الممتدة ما بين 1914/1890 أطلق اسم

الأثوية على حركة المرأة الجديدة ونادت بأهمية حصول المرأة على حقوق المواطنة الكاملة وتضمينها في التشريعات المختلفة، وهنا أصبحت هذه المطالب ثقافة سياسية في كل أنحاء أوروبا.<sup>1</sup>

**أ. المرأة والانتخابات :**

■ نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت في سنة 1893، وكان للثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 الدور الكبير في ترويج وترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة وألغت سيطرة الكنيسة على الزواج وحققت المساواة الكاملة في الحقوق بين الرجال والنساء، وكانت ألكساندرا كولونتاي Alexandra Colenty أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير.

■ سنة 1920 عدلت و.م.أ دستورها لتسمح للمرأة بالتصويت في السنة التي منحت فيها 10 دول أخرى للمرأة حق التصويت.

■ الدول الأوروبية منحت للمرأة حق التصويت بعد الحرب العالمية الثانية على غرار فرنسا، اليونان، إيطاليا، سويسرا.

■ في أمريكا اللاتينية كانت الإكوادور أول دولة تمنح المرأة حقوقها السياسية وذلك سنة 1923، وفي المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت سنة 1953.

■ وفي اليابان وكوريا الجنوبية حصلت المرأة على حق التصويت سنة 1945.<sup>2</sup>

وهنا نشير إلى أن منح المرأة حق التصويت ليس بحد ذاته الضمانة الوحيدة لحصولها على حقوقها السياسية فهناك العديد من الدول من تمنحها هذا الأخير دون أن تتمكنها من حق الترشح وتقلد المناصب والوصول لمواقع صنع القرار.<sup>3</sup>

■ النساء العربيات قمن بدور هام في مرحلة الاستعمار وكافحن لغاية الاستقلال، وبعد الاستقلال اختلف تعامل الدول العربية مع مسألة حقوق المرأة السياسية، بسبب عوامل مختلفة منها ما هو متصل بالمرور الثقافي ومنها ما هو متعلق بتأويل النصوص الدينية، حيث أن هنالك من الدولة العربية من ليست لها دساتير أو قوانين تنظم وتفسر الحقوق السياسية للمواطنين وهو ما يشمل المرأة والرجل على غرار السعودية، وهناك دول أخرى لم تنص دساتيرها على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل الكويت والإمارات،<sup>4</sup> ودول أخرى نصت دساتيرها وقوانينها على حق المرأة في المشاركة السياسية على غرار الجزائر ومصر والأردن...الخ.<sup>5</sup>

## 2. واقع المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية :

تنقسم الدول العربية لقسمين، القسم الأول منها يقر للمرأة بالحقوق السياسية لاسيما منها حق التصويت وحق الترشح وذلك على سبيل المثال في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبنان، الأردن...الخ، أما القسم الثاني منها فتمثل الدول التي لا تقر للمرأة بالحقوق السياسية وتحرمهن من التمتع بها، فعلى سبيل المثال المملكة العربية السعودية ما تزال تعمل بقاعدة التعيين دون الانتخاب على كل المستويات، وفي الكويت اعترف للرجال دون النساء بلحق الانتخابي في قانون الانتخابات في مادته الأولى.

على مستوى الواقع يمكننا التمييز بين مرحلتين :

<sup>1</sup> - حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، "التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006/1996"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص 24 / 26.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 27.

<sup>3</sup> - [http:// www.rezgar.com/m.asp?i=36](http://www.rezgar.com/m.asp?i=36)

<sup>4</sup> - عدلت الكويت دستورها ومنحت المرأة حق التصويت والترشيح سنة 2005.

<sup>5</sup> - حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، المرجع السابق، ص 30/29.

المرحلة الأولى: وهي الفترة الممتدة ما بعد الاستقلال والتي استثمرتها الحركات النسائية العربية للمطالبة بحقوقهن، ومثال ذلك: الحركة التي نظمتها مجموعة من النساء للمطالبة بحقوقهن السياسية في 12 مارس 1954 ورفعت للسلطات المصرية مذكرة تدعو لتمثيل المرأة في الجمعيات التأسيسية وإلى مشاركتها في وضع دستور الدولة المصرية، وإثر ذلك تحصلن على حقهن في الترشيح والانتخاب سنة 1956.

وهو ما حصل في السودان أيضا حيث تحصل النساء السودانيات على حقوقهن السياسية سنة 1964 وبدأن بدخول البرلمان منذ سنة 1965، ولا يختلف الأمر في تونس فبعد حرمان النساء من حقهن في التصويت بعد الاستقلال عند انتخاب أعضاء المجلس القومي التأسيسي بمقتضى الأمر المؤرخ في 6 جانفي 1956 والذي خصص صفة الناخب إلى التونسيين الذكور<sup>1</sup> وهو ما نددت بها النساء التونسيات واعتبرنه غير ديمقراطي ومقيد لحق الاقتراع العام الذي أرسته السلطة الجديدة ومهمشا للنساء رغم دورهن في حركة التحرير الوطنية، واعتبارا من سنة 1957 وبمناسبة تنظيمها لأول انتخابات بلدية بعد الاستقلال تلافى السلطة السياسية هذا التمييز ضد النساء.

المرحلة الثانية: في المرحلة الأولى توجه للاعتراف للنساء العربيات بالحقوق السياسية والمشاركة في البرلمانات، في حين أنه في المرحلة الثانية تم تدعيم هذه المشاركة تدريجيا في العضوية النيابية في البداية عن طريق التعيين ثم عن طريق الانتخاب في بعض الدول مثل عمان في إطار مجلس الشورى العماني أو باكتساب حق الانتخاب والترشيح وخوض الانتخابات البلدية في قطر أو المشاركة في المراقبة في مجلس الشورى السعودي.

رغم كل الجهودات تبقى المشاركة السياسية للنساء العربيات محدودة إذ لا تتجاوز المعدل العام لحضور النساء العربيات في البرلمانات العربية 5.7% وهي أقل نسبة لتمثيل النساء في البرلمانات في العالم، حيث يبلغ المعدل العام للتمثيل النسائي داخل البرلمانات العربية حوالي 15% في ديسمبر 2002، وفي دول أوروبا الشمالية يبلغ 39.7% وفي أمريكا 16.5% وفي أوروبا الغربية 15.5% وفي آسيا 15.2% وفي إفريقيا 13.6%، وحتى في الدول العربية اختلفت النسب، فهناك من الدول من فاقت فيها نسبة حضور النساء في برلماناتها 10% على غرار تونس المغرب وسوريا منذ سبتمبر 2002، في حين أنها تنخفض لـ 2% في لبنان وفي مصر و 1.3% في الأردن و 0.7% اليمن وذلك كما هو موضح أدناه:<sup>2</sup>

البلد	نسبة الحضور في البرلمانات
تونس	11.5%
المغرب	10.8%
سوريا	10.4%
السودان	9.7%
العراق	7.6%
الجزائر	6.2%

<sup>1</sup>- الرائد الرسمي التونسي، الأمر المؤرخ في 6 جانفي 1956 المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس القومي التأسيسي.

<sup>2</sup>- Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements : moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002 .

موريتانيا	3.8%
مصر	2.4%
لبنان	2.3%
الأردن	1.3%
اليمن	0.7%
الإمارات	0.0%

وعلى مستوى السلطة التنفيذية فعلى أن نميز بين رئيس الدولة والوزراء، ففي كل الدول العربية ومهما كان النظام ملكيا أو جمهوريا فلا نجد نساء يتحملن خطة رئيس الدولة أو وزير أول، ونجد النساء على مستوى الوزارات وتتراوح أعلى نسب لحضور النساء على رأس الوزارات ما بين 7.5% في سوريا و 6.3% في مصر و 3.2% في تونس، وكلهن يتحملن مسؤوليات في وزارات ذات مهام اجتماعية مثل الأطفال والمعاقين... الخ وهي امتداد لوظائفهن التقليدية كربات بيت وأمهات.

فيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي فقد تطور في المغرب من 5 دبلوماسيات سنة 1960 لـ 173 سنة 1994 وفي تونس تطور من 9.1% سنة 1993 لـ 14.3% سنة 1999، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن مشاركة النساء في العمل السياسي لا تزال ضعيفة وغير متماشية مع الدور الفعلي الذي ينهضن به في المجتمعات العربية.<sup>1</sup>

### 3. معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية:

هناك جملة من المعوقات التي تعترض المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في العالم العربي يمكننا إجمالها فيما يلي:

#### أ. الأسباب التي تناولتها أدبيات المشاركة السياسية:

بصفة عامة على الرغم من الإقرار بالحقوق السياسية إلا أن ممارستها في معظم الدول العربية تعترضها معوقات جوهرية مرجعها نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول، وإلى سيطرة القبيلة ونظام الطوائف في دول أخرى، فبالنسبة لنظام الأحزاب السياسية فعلى الرغم من التعددية الحزبية المصرح بها تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد، ولا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم.<sup>2</sup>

- ارتفاع نسبة الأمية، فأمية النساء أكبر حجما وأشد خطرا لتأثيرها السلبي على الأسرة والأطفال.
- التأثيرات السلبية للقيم والعادات المتراكمة التي أدت لعدم حصول المرأة على وضعها التي تستحقه.
- النظرة السائدة في الريف للمرأة والتي تجعلها أقل قدرا من الرجل في حقها في الحصول على التعليم... الخ.
- عدم تحمس الأحزاب والقوى السياسية لترشيح النساء في قوائمها.<sup>3</sup>

#### ب. المعوقات التي تواجه المرأة الناجبة :

بالنسبة للمعوقات الإجرائية والتي تتمثل في وجود بطاقة شخصية لاستخراج بطاقة الناخب، فهناك نسبة كبيرة من السيدات غير المقيّدات في سجلات المواليد، كما بطاقة المرأة المتزوجة تظل بحل سكن

<sup>1</sup> - حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص ص 25/20.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 28.

<sup>3</sup> - إيمان بيبرس، "دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة (دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة)"، ص 5.



الأسرة القديم، وهو ما يحول دون تمكنها من الانتخاب في الدائرة التي تقطنها وزوجها.<sup>1</sup>  
ج. المعوقات الاقتصادية :

تؤثر التحولات الاقتصادية في المجتمع لاسيما على المرأة وبدرجة أكبر من الرجل، فالمرأة في المجتمعات العربية لا تتمتع باستقلالية اقتصادية لذا فالفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أكبر العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام كما هو الحال في: مصر، اليمن..الخ.<sup>2</sup>

ثالثا: منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة :

يقوم المجتمع المدني بدور هام في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، كما أن منظماته تقوم بدور بارز في بلورة مفهوم المشاركة السياسية بشكله الحقيقي، وهذا سعيا للوصول إلى مشاركة سياسية فعالة وواعية وهو ما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تعليم المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية، كما يضطلع المجتمع المدني بدور هام في تطوير الثقافة الشعبية لدى المواطنين، والارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية بما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف مجال السياسات العامة.

1. دور منظمات المجتمع المدني في بلورة مفهوم المشاركة السياسية :

لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في عملية المشاركة الحقيقية في بناء المجتمع على أسس من الديمقراطية والحكم الصالح، لهذا فمهمة المجتمع المدني لا تتوقف عند حدود المشاركة السياسية أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، فهي تقوم بأداء وتوجيه العديد من المهام في سبيل الوصول لغاياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع، ويمكننا إجمال هذه المهام في نمطين رئيسيين متلازمين في الأهداف عمليا وإن كان منفصلين ظاهريا:

**النمط الأول:** الأنشطة التي تكون لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع وتظهر عبر عدد من المؤسسات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها من خلال ممارستها تلك الأنشطة، مثل منظمات الرعاية الصحية..الخ.

**النمط الثاني:** الأنشطة التي تتسم بطابع سياسي بحت وتظهر من خلاله مجموعة من الفعاليات التي تستوعبها الأجهزة والتنظيمات التي ينشئها المجتمع ذات الأهداف السياسية حيث تهتم بكيفية ممارسة السلطة وإدارة شؤون الحكم مثل الأحزاب السياسية.

وفي مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني العربية والذي عقد باليمن أشار المشاركون فيه إلى أنه يتعين على المجتمع المدني ومنظماته الاهتمام بدرجة أولى بتعزيز مسيرة الإصلاح الديمقراطي والتي هي مسؤولية الجميع من منظمات المجتمع المدني...الخ، وعلى منظمات المجتمع المدني وفي سعيها لبناء وتعزيز الديمقراطية أن تولي الاهتمام الكبير لعملية البناء الديمقراطي التي تفترض المشاركة الفعلية والجادة لمنظمات المجتمع المدني بشكل يجعل من التطور الديمقراطي مسارا تراكميا نابعا من ديناميكية داخلية تعبر عن الحاجات والأولويات الوطنية.

ويتعين عليها العمل أيضا على ربط المسارات والمبادرات المختلفة الداعية لبناء الديمقراطية في المنطقة بالمبادرات الحكومية خارجية كانت أو محلية، وبالمبادرات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، كل ذلك من جانب ضرورة الربط المحكم بين عمليات الإصلاح في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تلازما مع الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لتأمين عملية البناء الديمقراطي من أي انحراف أو انزلاق.

<sup>1</sup>- إيمان بيبرس، المرجع السابق، ص 4.

<sup>2</sup>- إيمان بيبرس، " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي " ص 24.

ودور المجتمع المدني وطبيعته يقومان على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح، وعلى وجوب الانتقال من الدور التوصيفي والمطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية، إلى الدور الفاعل والمؤثر في السياسات الوطنية العامة وتطوير حركتها لتتحول من قوة احتجاج إلى قوة اقتراح أيضاً، حيث ينبغي لهذه المنظمات الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من خلال التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة من المواضيع التي تهم المجتمع وذلك من خلال عملية توعوية وثقافية وتنويرية واسعة.

في هذا السياق يتعين الاهتمام بطبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة والإشكاليات التي تطرحها هذه العلاقة مع التأكيد على وجوب اعتماد آليات للحوار مبنية على أساس الاعتراف باستقلالية منظمات المجتمع المدني وتعزيز الحوار السلمي.<sup>1</sup>

## 2. أشكال المشاركة السياسية التي تسعى المنظمات لنشرها :

- على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على تحديد أشكال المشاركة السياسية التي ستعمل من أجل إيصال المواطن العادي إليها، وذلك من خلال التدقيق في جملة المعوقات التي تناولناها سابقاً والتي تضعف من دورها، وإيصال مفهوم المشاركة السياسية بمعناها الحقيقي للجمهور الواسع من النساء من خلال توعيتهن وفي هذا الإطار يقع على عاتقها التعاون مع الحكومة والأحزاب في تمكين المرأة سياسياً ورفع درجة مشاركتها وذلك من خلال:
  - التنسيق فيما بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء.
  - عمل مؤسسات المجتمع المدني على تنظيم مؤتمرات وندوات من شأنها العمل على توعية النساء بحقوقهن السياسية كناخبات لهن الحق في اختيار من يمثلهن ، بالإضافة لتوعيتهن بالإجراءات التي من خلالها يمكنهن استخراج بطاقات الناخب.
  - عمل مؤسسات المجتمع المدني بتوعية النساء بحقوقهن القانونية أيضاً فقد أثبت الواقع العملي أن أحد أهم عوائق المشاركة السياسية للمرأة ترجع لعدم معرفتهن بحقوقهن المكرسة في القوانين لاسيما قانون الانتخابات.
  - المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة و المسموعة وكافة أشكال الاتصال.
  - توجيه النظر للإعلاميين للتأكيد على تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم، وإبراز الصور الإيجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعاتها وكذلك عدم استغلال المرأة وتشويه صورتها.
  - تشجيع عضوية المرأة في الجمعيات وكذلك لرئاسة مجالس الإدارة واللجان والتعبير بصدق عن الاحتياجات الأساسية للمرأة.
  - على مؤسسات المجتمعات المدني بناء كوادر نسوية وإعدادها وتدريبها حتى لا يستأثر الرجال باتخاذ القرارات.
  - تنمية المهارات القيادية لدى المرأة.
  - تفعيل المشاركة السياسية باتخاذ التدابير الاستثنائية حسبما جاء في الفصل 4 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز المسلط على المرأة والذي أقر أنه: لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وتمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة...الخ.

1- ناصر الشيخ علي، المرجع السابق، ص ص 58/57.

خاتمة :

في ختام دراستنا لموضوع دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة يمكننا إيراد النتائج والاقتراحات التالية:

أولا : النتائج :

- أن المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لصنع القرار، تكمن في إتاحة المجال للنساء للمشاركة بشكل فعال في وضع الخطط الوطنية والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها، بما يعود على المجتمع ككل بالفائدة.
- أن المشاركة السياسية للمرأة وقيمتها ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع، مما يؤدي لعدم تمركز القوة بيد فئة دون أخرى.
- لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم لوحدها بدعم المشاركة السياسية للمرأة، بل يتعين العمل في ذلك على مستويات عدة: المستوى القانوني وهنا غالبية التشريعات نصت صراحة على تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، كما أن استخدام نظام الكوتا النسائية يمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية، في الأخير تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

ثانيا : الاقتراحات :

- لما كانت المشاركة هي العملية التي من خلالها يؤدي الأفراد دورهم في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعهم، وتكون لديهم من خلالها فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة وبناء المؤسسات يتعين توسيع قاعدة المشاركة السياسية بتفعيل الدور النسوي وتنمية قدراتهم للتمكن من مواجهة مختلف التحديات التي تواجههم.
- لما كان المجتمع المدني مشكلا من مختلف التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيرها التي يكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية تساهم بطبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية فعليه بمختلف مؤسساته أن يقوم بتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع.
- لما كانت المشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية تواجهها جملة من المعوقات الموجودة في المجتمع، فإنه يتعين على هذا الأخير بالتنسيق مع مختلف مؤسساته السعي لتذليلها تمهيدا منه للقضاء عليها لاسيما مع غياب العقاب القانونية التي تحول دون تمكين المرأة من حقوقها السياسية.

الهوامش:

1. منير مباركية ، " علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 415.
- 2- ناجي عبد النور، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)"، مجلة الفكر، العدد الثالث، ص 112.
3. ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، دط، 2010، ص 16.
4. منصور مرقومة، " المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أبريل 2011، ص 303.

5. نفس المرجع، ص 23.
6. إيمان بيبرس، " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي "، ص 4.
7. ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر (دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007)"، ص ص 5/4.
8. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د ط، 2004، ص 70.
9. نفس المرجع، ص ص 71/70.
10. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 301.
11. ناصر الشيخ علي، المرجع السابق، ص ص 30/29.
12. حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، "التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 2006/1996"، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص ص 26/24.
13. نفس المرجع، ص 27.
14. [http:// www.rezgar.com/m.asp?i=36](http://www.rezgar.com/m.asp?i=36)
15. عدلت الكويت دستورها ومنحت المرأة حق التصويت والترشيح سنة 2005.
16. حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، المرجع السابق، ص ص 30/29.
17. الرائد الرسمي التونسي، الأمر المؤرخ في 6 جانفي 1956 المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس القومي التأسيسي.
18. Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements : moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002 .
19. حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص ص 25/20.
20. نفس المرجع، ص 28.
21. إيمان بيبرس، " دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة (دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة)، ص 5.
22. نفس المرجع، ص 4.
23. إيمان بيبرس، " المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي " ص 24.
24. ناصر الشيخ علي، المرجع السابق، ص ص 58/57.